http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1624) السنة السابعة - السبت (10) تشرين الاول 2009

وزير الموارد المائية :المناخ ودول الجوار سبب الأزمة المائية التي يعيشها البلد

عبد اللطيف جمال رشيد :نحن بحاجة إلى اتفاقيات ضامنة لكن تركيا وإيران ترفضان ذلك

حاوره :يوسف المحمداوي
تصوير مهدي الخالدي

دكتوراه في فلسفة المياه، عمل كمدير مشاريع في العديد من الدول العربية، منها مصر والسعودية واليمن والصومال، والامارات، ومارس تخصصه في كبرى الشركات الاجنبية، فضلا عن نشاطه السياسي المتميز في صفوف حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي انتمى اليه منذ بداية تأسيسه، ليكون عنصرا فاعلا فيه، من خلال حضوره اغلب مؤتمرات المعارضة في الداخل والخارج،انه الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد وزير الموارد المائية الذي التقته المدى في صفحة حوارات، مؤكدا لها ان شحة المياه التي تعيشها بلاد الرافدين،هي بسبب قلة الامطار، والانحباس الحراري،فضلا عن السياسات التي تتبعها دول الجوار مع العراق ، من خلال اقامة السدود على نهري دجلة والفرات، فضلا عن تغيير مجاري العديد من الانهرالى داخل اراضيها، وبين عبد اللطيف بان الاموال المخصصة من الموازنة لاتكفي لانجاز المشاريع الضامنة للارتقاء بالواقع المائي للبلد. وفيما يلي نص الحوار.

ضيف حوارات مع المحرر

سياسي و دكتور في فلسفة المياه

× من هو عبداللطيف جمال رشيد؟

– ولدت في السليمانية عام ١٩٤٤ ، اكملت الدراسة الاعدادية فيها ، حاصل على عدة شهادات منها ،بكالوريوس في الهندسة المدنية ،ماجستير ودكتوراه في الهندسة ،زميل معهد المهندسين المدنيين في بريطانيا F.I.C.E عضو في الهيئة الدولية للري والبزل (ICID)، بكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة ليفربول ، ماجستير علوم في هيدروليكية المياه من جامعة مانشستر، حصلت على دكتوراه فلسفة في هيدرولكية المياه من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة ،رئيس الهيئة الدولية للري والبزل في العراق، انتميت سياسيا الى الاتحاد الوطني الكردستاني منذ بدايات تأسيسه وكنت ممثلا له في بريطانيا والعديد من البلدان الاوروبية، تم انتخابي كعضو قيادي للمؤتمر الوطني العراقي الذي ضم اغلب الاحزاب السياسية المعارضة، وشاركت في اغلب مؤتمرات المعارضة في الداخل والخارج، ومارست عملي المهني في مجال الري كمدير لمشروع تطوير وادي جيزان في السعودية من العام ١٩٨٣-١٩٨٦ ،وكمهندس مقيم لمنظمة الغذاء والزراعة الدولية (FICE) لسد وادي جيزان وشبكة الري في السعودية ، وكمدير لمشروع وادي توبان في جنوب اليمن وكذلك في الصومال، تم تعييني وزيرا للموارد المائية في جمهورية العراق بعد التغيير في تاريخ ٩\٦ \٢٠٠٣ ومازلت أمارس عملي في الوزارة.

انعاش وتطوير الاهوار

× ماذا قدمتم خلال هذه لفترة الطويلة من الاستيزار؟

– باعتبار الوزارة المجهز الرئيسي للماء الخام اوالماء غير المعالج للعراق وكذلك المسؤولة عن توفير ادارة متكاملة لمصادر المياه للمواطنين وتناضل من اجل موازنة المتطلبات التنافسية للارواء وتجهيز المياه الصناعية ومياه الشرب والطاقة المائية، كذلك التخطيط لاستثمار الموارد المائية في العراق، السطحية والجوفية وتنمية وتطوير استخدامها وقامت الوزارة بادخال التقنيات الحديثة، ونظم المعلومات الجغرافية Gic لتطوير اساليب ادارة الوزارة من النواحي كافة متضمنة النواحي الفنية والادارية والمالية وتدريب القوى العاملة .بعد ان كان استعمال التقنية السابقة يتسم بالتخلف قياسا ببقية دول العالم بعدعقود من اللامبالاة التي اظهرها النظام السابق للعلم والهندسة المقرونة بـ١٢سنة من العقوبات الاقتصادية التي حرمت مهندسين وعلماء موهوبين من فرص التعاون، وتطبيق التقنيات المنبثقة وتجاهل المعايير الاخرى كمراعاة البيئة والاشتراك الجماهيري والتحليل الاقتصادي، فضلا عن صيانة وتشغيل الموارد المائية والسطحية وتقويم سلامة السدود، والتنسيق مع القطاعات المستهلكة للمياه مما ينسجم مع التنمية الشاملة في البلد والقطاعات كافة، وفتحت الوزارة باب التنسيق على مصراعيه مع المنظمات الدولية والاقليمية والعربية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة بالموارد المائية والبيئية كالمجلس الدولي للمياه والمجلس العربي والهيئة الدولية للسدود ورديفتها للري والبزل وغيرها من المنظمات المتخصصة ،وكذلك متابعة اتفاقية المياه الدولية المشتركة مع دول الجوار المتشاطئة معنا على احواض الانهار بما يضمن حصول قسمة عادلة لكمية ونوعية المياه واهم ما قامت به الوزارة هو العمل على انعاش وتطوير الاهوار التي جففها النظام السابق بنسبة اكثر من ٩٠٪من اصل ٢٠٠٠٠ كيلومتر مربع شملت اهوار الحويزة والوسطى والحمار وتم طرد سكانها من منازلهم وارزاقهم لذا تولت الوزارة الدور القيادي في انعاش هذا الكنز القومي الى الحد الممكن.

أزمة المياه سببها دول الجوار والمناخ

× لكن مع ذلك لم نلحظ حلولاً لشحة المياه على ارض الواقع ؟

–بتصوري الحلول موجودة لكن المشكلة هي تفاقم الازمة والتي تعود اسبابها الى ظواهر طبيعية فرضت وجودها ليس في العراق فقط بل الشرق الاوسط بصورة عامة مثل الانحباس الحراري والدورة الهيدرولوجية، وكذلك نحن منذ اكثرمن ثلاث سنوات نعاني من شحة المياه وبدرجة كبيرة، ففي العام الماضي مثلا كان لدينا نقص في ثلث كمية مياه الامطار والثلوج اما هذا العام فقد اصبح النقص٥٠٪،وهذه التراكمات في تصاعد مادام العالم بأسره يمر بحالة من الجفاف، والحلول كما قلنا موجودة ويجب ان نتعظ من هذه المرحلة في التفعيل والعمل بجدمن اجل انجاز تلك الحلول ،ومشكلة المياه لدينا تقع تحت مسببين رئيسين اولهما ان العراق على مدى عقود من السنوات، كان معزولا عن دول الجوار التي عملت من خلال خططها التشغيلية على حرمان العراق من حصته المائية، السبب الاخر مرتبط بالمناخ والطبيعة والانحباس الحراري الذي يعيشه البلد. نحن كوزارة بدأنا في انجاز وتفعيل العمل بالحلول لكن لانستطيع ان نتلمس وجودها سريعا على ارض الواقع خاصة وان الاموال المرصودة من الموازنة لتلك المشاريع لاتكفي لانجازها.

نحتاج إلى مليارات الدولارات

×هذا يعني أن الأموال المرصودة غير كافية ؟

–نعم ..ومثال ذلك أن إيجاد حلول جذرية لمياه الشرب في محافظة البصرة ،ومعالجة نسبة الملوحة تحتاج الى مليارات الدولارات وماخصص لهذا المشروع اقل بكثير ممايحتاج تنفيذه وكذلك بالنسبة لاستصلاح الاراضي الزراعية والوضع الاروائي، والعمل بالطرق الحديثة للارواء يحتاج الى مبالغ هائلة فضلا عن الفترة الزمنية التي خلالها يتم انجاز ذلك.

× شحة المياه منفصلة عن الظروف المناخية التي ذكرتها ، ما العامل الرئيسي في وجودها واستفحالها؟

–العامل الرئيسي هو تصرفات دول الجوار والمقصود بها الخطة التشغيلية المائية لتركيا وسوريا وايران، فقدكانت المياه العذبة تنساب من الجبال في تركيا عبر سوريا ومن جبال ايران دون حواجز اوسدود منذ الازل حتى بدايات سبعينيات القرن الماضي ، حين قامت تلك الدول بانشاء السدود التخزينية والمشاريع الاروائية ، ومازالت مستمرة في انشاء مزيد منها دون الالتفات الى ما يحصل من نقص في الواردات المائية المنسابة الى العراق ، فالعديد من السدود اقيمت من قبل تركيا وسوريا على نهر الفرات ومن خلالها تتحكم تلك الدولتين بتلك المياه وخزنها ، اما بالنسبة لروافد نهردجلة فان ايران قامت بقطع مياه معظم الروافد التي تغذي نهر دجلة بشكل تام، كرافدي الوند والكرخة وتحويل مجرى نهر الكارون الذي يغذي شط العرب الى داخل الاراضي الايرانية ، ما ادى الى ارتفاع نسبة الملوحة بشكل كبير في شط العرب ، وبسبب ذلك تأثرت الاراضي الزراعية ونوعية مياه الشرب في محافظة البصرة نتيجة اعطاء مجال للمد البحري بالوصول الى مدينة القرنة والفاو لعدم وجود قوة دافعة للمياه المالحة.

(١٢٦٦٨٩) من القنوات بحاجة إلى صيانة

×هل نعلق هذا الامرعلى عدم وجود اتفاقية ضامنة لحصتنا المائية مع الدول..؟

–نعم–لان سوء التخطيط الذي اضطلعت به السياسات السابقة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة حتى سقوط الدكتاتورية كان مساهما فعالا في هذه الازمة ، فضلا عن ان الحصار الاقتصادي على العراق ادى الى تعطيل العملية التنموية لقطاعات الموارد المائية ، ولم يول النظام السابق الخطط اللازمة لصيانتها ، ومعظمها يحتاج الى صيانة وتطوير فالمشكلة المائية قديمة واليوم نمتلك اكثر من (١٢٦٦٨٩) كيلومتراً من القنوات والمبازل الرئيسة والثانوية والمجمعة والحقلية تحتاج الى صيانة واعادة تأهيل .وهناك عدد كبير من محطات الضخ في وضع سيئ ، وتحتاج الى صيانة واعادة تأهيل، ثم ان الاعشاب المائية وعوامل التلوث البيئي ، تنتشر في الانهر الرئيسة والفرعية.

ستراتيجية مستقبلية لغاية ٢٠٣٠

×ازاء هذا التردي الكبير والمخيف ماذا عملتم كوزارة معنية بهذا الشأن؟

– منذ تشكيل وزارة الموارد المائية وهي تعمل بجد، من خلال وضع ستراتيجيات واضحة بدءاً من ستراتيجية (٢٠١٠-٢٠١٤) ، ثم البدء بوضع ستراتيجية مستقبلية لغاية العام ٢٠٣٠ وهي خارطة الطريق للحلول الجذرية لأزمة المياه ، وستحال الى احدى الشركات الاجنبية لتنفيذها ، وتضمن تلك الخطة المتغيرات التي تحصل في المنطقة والعالم وعلى الخطة التشغيلية لدى دول الجوار وزيادة الاستثمار في تطوير الواقع المائي من خلال ادخال الطرق الحديثة في الري (الري بالرش والتنقيط).

وفي مجال الاستفادة من المياه الجوفية ، فقد تم حفر (٣٣٤٥) بئراً مائياً منذ٢٠٠٣/٦/٣٠ لغاية ٢٠٠٩/٨/٣١ والمخطط الذي لدى الوزارة يضمن ان تقوم الهيئة العامة للمياه الجوفية بحفر(١٠٠٠) بئر سنويا في عموم محافظات البلد ، اضافة لحفر آبار متعددة للقطاع الخاص ، وفي مجال بناء السدود فالوزارة وضمن خطتها الستراتيجية (٢٠١٠-٢٠١٤) سيتم بناء سدود « بخمة وبادوش ومنداوة ، وعلى نهر الخازر سدي باكرمان وخليكان ، وسد طق طق ، وقره علي ، وليتان). كذلك قامت الوزارة بتنفيذ مشروعها بمعالجة جذرية ودائمية للمشاكل الهندسية والجيولوجية ، نتيجة التآكل الحاصل في اسس سد الموصل الذي يعد من اهم واكبر السدود الصغيرة في العراق ، كما ان الوزارة نفذت عدداً من السدود الصغيرة في الصحراء الغربية مثل (الغدف وهامر وعرعر) ، ومن مشاريع الري والاستصلاح ما يتطلب الاستمرار في تنفيذ بعضها ، مثل مشروع شرق الفرات وغرب الفرات في محافظتي واسط وذي قار ، ومشروعي سارية ومهروت في ديالى ، ومشاريع (الكفل – الشنافية) وحرية – دغارة ، وديوانية – شافعية في محافظة الديوانية ومشاريع حلة ، هاشمية ، وحلة ديوانية في محافظة بابل ، ومشروع الجزيرة الجنوبي والشرقي في محافظة نينوى ، ومشروع الحويجة واكمال ري كركوك ، ومشروع الرميثة في المثنى وفلوجة العامرية في الانبار ومشروع شط العرب ومشاريع مخمور وشماموك في محافظة اربيل ، ومشروع شهرزور في محافظة السليمانية ، ومشروع الخازر – كومل في محافظة دهوك.

وان المساحات المطلوب استصلاحها خلال المرحلة المقبلة تبلغ ٧/٢ مليون دونم ، وان المخطط للاستصلاح خلال الخطة (٢٠١٠-٢٠١٤) يبلغ (٤) مليون دونم موزعة بين المحافظات.

حزمة من المواثيق والاتفاقيات...ولكن

×ألاتوجد معاهدات او اتفاقيات مبرمة مع ايران وتركيا وسوريا لضمان حصتنا المائية ؟

– نعم بين العراق وتركيا توجد معاهدة عقدت بين تركيا والحلفاء في لوزان ٢٤ تموز ١٩٢٢ ، ونصت في المادة ١٠٩ منها على ضرورة الحفاظ على الحقوق المكتسبة لسوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات ، ومعاهدة اخرى بين العراق وتركيا بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٩ تضمن البروتوكول رقم (١) الملحق بهذه المعاهدة احكاما تنظم الانتفاع بمياه نهري دجلة والفرات ، وكذلك المادة الثالثة من بروتوكول التعامل الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا في العام ١٩٧١ ينص على بحث الطرفين المشاكل المتعلقة بالمياه المشتركة للمنطقة ، وهناك برتوكول بين العراق وتركيا عام ١٩٨٠ انضمت اليه سورية في العام ١٩٨٣ ، نص على انشاء لجنة فنية مشتركة للمياه الاقليمية التركية السورية العراقية مهمتها دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الاقليمية وخصوصا حوضي دجلة والفرات وبين العراق وسوريا توجد معاهدة بين الدولتين المنتدبتين بريطانيا وفرنسا نيابة عن سوريا والعراق ، عقدت بتاريخ ١٩٢٠/١٢/٢٣ نصت في مادتها الثالثة على تشكيل لجنة لدراسة اي مشروع سوري قد يؤدي الى نقص في مياه الفرات بدرجة كبيرة عند اجتيازه للحدود العراقية ، كما عقد اتفاق بين سوريا والعراق عام ١٩٨٩ بشأن تقاسم مياه نهر الفرات على الحدود التركية السورية بنسبة ٥٨٪ للعراق و٤٢٪ لسوريا ، ويجب الإشارة الى موضوع مهم ان هناك اتفاقاً بين العراق وسوريا على نصب محطة ضخ سورية على نهر دجلة في العام ٢٠٠٢ ، وهذا الاتفاق يعتمد على اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٩٧ كمرجعية قانونية ، وينص على نصب تلك المحطة على نهر دجلة اسفل نهر الخابور لسحب كمية مياه قدرها ١٢٥٠ مليار متر مكعب سنويا ، وان ذلك سيكون على الجانب الايمن لنهر دجلة للحدود الدولية المشتركة بين سوريا وتركيا، ويقابل هذا الامر تعويض تلك الكمية من المياه الى العراق من خلال زيادة حصته المائية في نهر الفرات ، اما مع الجانب الايراني فقد تم توقيع بروتوكول القسطنطينية بين ايران والدولة العثمانية في العام١٩١٣ بوساطة بريطانية – روسية لضمان التوصل وتحديد تعريف للحدود العثمانية الفارسية ، وبعد ذلك عقدت معاهدة عام ١٩٣٧ بعد عرض النزاع على عصبة الامم واستنادا الى بروتوكول الاستانة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود في العام ١٩١٤ ، والغيت هذه المعاهدة من جانب ايران في العام ١٩٦٩ بعدها توصل العراق وايران الى اتفاقية في العام ١٩٧٥ وسميت باتفاقية الجزائر نصت على اجراء تخطيط شامل للحدود البرية والنهرية الملاحية (شط العرب) ، وتنظيم الاستفادة من الانهار المشتركة بين البلدين اعتمادا على ما نص عليه بروتوكول الاستانة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود ١٩١٤ الا ان هذه الاتفاقية الغيت من الجانب العراقي عند اندلاع الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠.

ايران وتركيا رافضتان للاتفاقيات

×هل من الممكن ابرام اتفاقيات جديدة مع تركيا وايران؟

– يتضح مما مر بأن الجانبين التركي والايراني وعلى الرغم من المناقشات والاجتماعات المستمرة معهما ؛ ليست لديهما رغبة في اي اتفاقية وتريان ترك الامور كما هي ، واستحواذ كل من تركيا وايران على المياه في بلديهما ، علما ان المياه الراجعة من الاستخدامات الزراعية والصناعية والمدنية لتلك الدول اصبحت المصدر الرئيسي في تلوث مياه الانهر في العراق ، وان التطوير السريع والواسع في اعالي النهرين ونجاحه على نهر الفرات في كل من تركيا وسوريا وكذلك في ايران تؤدي جميعها الى تردي نوعية المياه السطحية في العراق.

موازنتنا غير كافية

×ظاهرة حفر الآبار هل تساهم في معالجة الازمة برأيكم؟

– بالتاكيد فنحن خلال الاسبوعين الماضيين ، استطعنا زيادة المياه من خلال تلك الآبار الى محافظة البصرة الى نسبة ٥٠٪ يعني من خمسة امتار مكعبة في الثانية كمياه شرب عذبة استطعنا زيادتها ٧،٥ مترا مكعبا الثانية ، لذا نجد ان حفر تلك الابار ضرورياً ومساهماً في معالجة ازمة المياه خاصة في المناطق الحدودية.

× هل تجدون الموازنة المرصودة لوزارتكم كافية لتنفيذ مشاريعها ؟

– ابدا ، غير كافية وطالبنا الحكومة بذلك وقلنا مرارا وتكرارا بأن الموازنة المخصصة غير مجدية بحل واقع الازمة المائية ، ومع ذلك لم يخصص لنا غير ربع الموازنة التي طلبتها الوزارة.

× ما مبلغ الموازنة التي طلبتها الوزارة ، وما المبلغ الذي خصصته الدولة لها ؟

– الموازنة التي طلبتها الوزارة والقادرة على تفعيل مشاريعها هي حوالي مليارين ونصف المليار دولار ، وما خصص للوزارة من قبل الموازنة هو ٥٠٠ مليون دولار فقط اي اقل من ربع المبلغ المطلوب ، نتمنى زيادة المبالغ المخصصة للوزارة ، خاصة وان هناك العديد من المشاريع تنتظر صرف الاموال لغرض تنفيذها فالبعض منها اوقف العمل في انجازه بسبب عدم وصول التخصيصات المالية اللازمة للانجاز.

لم نجد استجابة لمطالبنا

× الانباء الاخيرة تشير الى وجود تعاون تركي في زيادة الحصة المائية للعراق ، كجهات متخصصة كيف تقيمون ذلك ؟

– نعم هناك تعاون ، ولكن ليس بالمستوى المطلوب ولا يرتقي الى حق العراق في الحصة المائية ، فنحن طلبنا من تركيا ان تكون الحصة ٥٠٠م مكعب في الثانية عند الحدود العراقية – السورية ، الجانب التركي استجاب ،ولكن عند الحدود التركية- السورية، وهذه الكمية لا تكفي خلال موسم زراعة الشلب الذي يستمر الى منتصف الشهر المقبل ، وبينا للجانبين التركي والسوري الوضع الحرج الذي يعيشه البلد في الواقع الزراعي وتاثيراته السلبية الكبيرة على الوطن والمواطن ، ولكن وللاسف اقولها ان الكمية التي تصلنا غير كافية وغير مجدية في ايجاد الحلول ، واقل بكثير مما طالبنا به ، ومما زاد من استفحال الازمة ، هو قلة المياه الموجودة في خزاننا بسبب قلة الامطار وانحسار المياه في نهر الفرات ودجلة ولم نجد الى الان غير الوعود من تلك الدول.

× ما حجم الكمية المطلوبة لحل الازمة برأيكم؟

– نحتاج في الموسم الزراعي ٥٠٠ متر مكعب في الثانية ، بشرط ان تصل تلك الكمية الى منطقة حصيبة ،فيما الواصل الى حصيبة الان حوالي ٢٧٠ متراً مكعباً في الثانية.

تركيا أطلقت الحصة المطلوبة ليومين فقط

× لكن بعض المسؤولين يقولون بأن الكمية التي تصل العراق الان بحدود ٤٠٠ متر مكعب في الثانية ؟

– هذا الامر استمر لمدة يومين فقط ، وحدث ذلك بعد اجتماعاتنا معهم ، ولكن تراجعت النسبة وما يصلنا الان هو الرقم الذي ذكرته ، ومع ذلك الوزارة تبعث يوميا ثلاث رسائل صباحاً وظهرا ومساء ، الى تركيا وسوريا لتذكيرهم بوعودهم وحجم الازمة التي يعيشها البلد ونتمنى ان تجد تلك الرسائل تجاوبا لدى المسؤولين في تلك الدول.

× تركز الحديث عن سوريا وتركيا ، ايران الا تعد المساهم الرئيس في ازمة المياه في دجلة وشط العرب ؟

– بالطبع ، وللاسف التجاوب الايراني بهذا الشان ضعيف جداً ، التقينا احد المسؤولين الايرانيين ، وطلبنا منه تحديد موعد لزيارة ايران واجراء مباحثات مع المسؤولين بخصوص معالجة شحة المياه ، لان لدينا ٤٢ رافداً تأتي من ايران حجبت بالكامل ، فضلا عن انهر كبيرة مثل الكارون ، الكرخة ، سيروان، الوند ، قاموا بتحويل مجاري قسم منها داخل ايران ، والقسم الاخر تم تخزينها ، فطلبنا منهم تحديد موعد للزيارة لمعالجة هذه الازمة الكبيرة ، املنا ان يستجيب الجانب الايراني ونجد الحلول المشتركة بما يخدم الموارد المائية للبلدين.

مجرد كلام

× منذ سنوات وانتم في الوزارة ألم تبحثوا الأمر مع المسؤولين الايرانيين بهذا الشأن ؟

– اولا علاقتنا بإيران جيدة جداً وعلى مختلف الصعد ، وانا شخصيا اثرت الموضوع مع الرئيس الايراني احمدي نجاد ، ومع اغلب السياسيين في الحكومة الايرانية ، مع رئيس البرلمان الايراني مع وزير الطاقة ، مع اغلب الوزراء ، والجميع اكدوا لنا استعدادهم للتعاون وايجاد الحلول ولا يوجد فرق بين العراق وايران .. والى اخره من الكلام ، لكن الى الان لم نجلس على طاولة مفاوضات حقيقية وناقشنا الامور بشكل تفصيلي لنصل الى اجوبة مقنعة...

× هذا يعني انه مجرد كلام لم يتحقق منه شيء على الواقع ؟

– بالتأكيد... مجرد كلام فقط.

البرلمان العراقي ربط مشكلة المياه بالاتفاقيات

×هناك علاقات اقتصادية وتجارية كبيرة بين العراق وايران ، وكذلك اتفاقيات استراتيجية تجارية مع تركيا ، لماذا لا تربط تلك الاتفاقيات بضمان حصة العراق المائية ؟

– الآن مجلس النواب سعى الى هذا الامر ، حيث لم يوافق حتى هذه اللحظة على الاتفاقيات الاستراتيجية مع تركيا من دون تضمين تلك الاتفاقية فقرة تضمن حقوق العراق المائية وتشترط على تركيا الإيفاء بها ، وهذا باعتقادي امر مهم جدا وسيعطي ثماره ، وخلال اجتماعتنا كمجلس تعاون استراتيجي مع تركيا الذي حضرناه عشرة وزراء من العراق وعشرة وزراء من تركيا ، وبرئاسة وزيري خارجية البلدين ، فجميع وزرائنا ربطوا اية اتفاقية مع تركيا بقضية المياه.

×واين الحل برأيكم مع ايران..؟

– مع ايران لحد الان لا توجد لدينا اتفاقيات مشابهة لتلك التي ابرمت مع تركيا ، وعندما زار وزير الطاقة الايراني العراق ، طلبت منه شخصيا ولعدة مرات الجلوس على طاولة المفاوضات ، وقلت له بالحرف الواحد ،انتم متعاونون ولديكم الرغبة بالتعاون ، ولكن علينا ان نفعل هذا التجاوب الى واقع الى من خلال ايجاد حلول منطقية للازمة التي نعيشها من ناحية مياه الشرب ، الزراعة ، لغرض تنظيم الامور بصورة حقيقية وملزمة للطرفين.

إطلاق المياه في نهر الوند

×انتم تعرفون بأن الماء شريان الحياة ، وهذا الامر يعد موضوعاً مصيرياً للعراق ، ألا تجدون ضرورة في مقاطعة المنتوجات الايرانية ومنع حتى السياحة الدينية لحين حل مشكلة المياه مع ايران؟

– كل شيء مربوط مع المياه ، الخدمات ، توليد الطاقة ، الزراعة ، الثروة الحيوانية ، ونحن الان في طور بناء الدولة نحاول ان نكسب دول الجوار ونديم تعاونها لنا في كافة المجالات ، وبالذات مع ايران نحاول ايجاد الحلول معها من خلال الحوار البناء والسياسة السلمية ، واليوم الاخوة في الجانب الايراني وعدونا خيرا ، باستقبال وفد وزاري عراقي سيقوم بزيارة طهران لحل مشكلة المياه معهم ، واملنا ان نصل الى نتائج جيدة في هذا الجانب خاصة بعد اطلاق ايران المياه في نهر الوند وان كانت الكمية قليلة لكونها حدثت قبل اسبوعين ، فهذا الامر نتمنى ان يعمم على بقية الانهر.

واملنا كبير من الجارة ايران ان نتوصل الى حلول في مسألة ازمة شط العرب ، بسبب تحويل مجرى نهرا لكارون ، الذي كان يزود شط العرب سنويا بكمية مياه مقدارها ١٤ مليار متر مكعب. وهذه الكمية كفيلة بتغطية احتياجات الزراعة فضلا عن كونها تدفع بالملوحة من الشط الى الخليج ، وكذلك الاستفادة منها كمياه شرب وتحسين البيئة والطبيعة ، والامر ينطبق على نهر الكرخة الذي كان يغذي نهر دجلة والاهوار.

سد وليس ناظماً

×هل لديكم مشاورات ومباحثات مع جهات دولية للضغط على تلك الدول لضمان حصة العراق المائية ..؟

– لدينا مباحثات مع عدة اطراف دولية في هذا الجانب ، لاشراكنا في اية مشاريع لتلك الدول ، ومعرفتنا لجميع تلك المشاريع فنيا لمعرفة تاثيرها على البلد باعتبارنا دولاً متشاطئة ، ويجب ان تؤخذ موافقة العراق قبل الشروع ببداية اية منشآت على نهري دجلة والفرات ، وذلك وفقا للتعليمات والتوجهات الدولية المتخصصة بهذا الامر ، ومثلما هناك اتفاقية الدول المتشاطئة على نهر النيل وكذلك بالنسبة للدول الاوربية المتشاطئة على نهر الدانوب ، نرى من الضروري ان تكون لنا اتفاقية مع تركيا وسوريا وايران تضمن وصول حصتنا المائية بعدالة وانصاف.

×هل انتم مع الرأي الداعي الى انشاء سد على شط العرب ؟

– اولا لايمكن ان تطلق عليه كلمة سد ، وانما تسميته الحقيقية هو ناظم ، ونحن بصدد دراسة الموضوع ، وبدأنا بإنشاء سد على شط العرب يقوم بتحويل الماء العذب الى البصرة ، ووضخ المياه المالحة من البحر خلال ظاهرتي المد والجزر من وصولها الى شط العرب ، وسنقوم أيضا بتأهيل الناظم الموجود في البصرة .

لدينا ٤٢ رافدا تاتي من ايران حجبت بالكامل فضلا عن انهر كبيرة مثل الكارون، سيروان، الكرخة، الوند قاموا بتحويل مجاري قسم منها داخل ايران والقسم الاخر تم تسليمه

الوزارة بحاجة الى مليارات الدولارات لانجاز مشاريعها...